مدى تطبيق بعض معايير الاعتماد المؤسسي لضمان الجودة بالجامعات الليبية من

وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس (جامعتي بنغازي والمرقب نموذجاً)

د. هند خليفة سالم الصويغي¹ أ. أمين على بوحنيك

جامعة المرقب

جامعة بنغازي

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى تطبيق بعض معايير الاعتماد المؤسسي لضمان الجودة بالجامعات الليبية ، وذلك من خلال الأبعاد التالية : (هيئة التدريس، البحث العلمي وخدمات المجتمع والبيئة ، الشفافية والنزاهة ، ضمان الجودة والتحسين المستمر) بالتطبيق على جامعتي بنغازي والمرقب ، كذلك معرفة ما إذا كانت هناك فروق إحصائية بين أعضاء هيئة التدريس حول معايير الاعتماد المؤسسي تعزى للمتغيرات الديموغرافية ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي فقد قام الباحثان بتطوير استبانة اعتماداً على المعايير الصادرة عن دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، وتم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة بكلتا الجامعتين وتم استرجاع عدد 257 استمارة صالحة للتحليل الإحصائي وقد أشارت نتائج الدراسة أن المستوى العام لتطبيق بعض معايير الاعتماد المؤسسي كان منخفضاً ، كما أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود فروق معنوية ذو دلالة إحصائية بين المبحوثين حول معايير الاعتماد المؤسسي تعزى للمتغيرات الديموغرافية وأخيراً طرحت الدراسة مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في توجيه أنظار المسؤولين بهذه الجامعات إلى أهمية تطبيق المعايير الخاصة بالاعتماد المؤسسي .

الكلمات المفتاحية: الاعتماد المؤسسي، الجودة، الجامعات الليبية

¹ Dr.hendbarka@yahoo.com

Abstract

The study aimed to identify the level of the application of some of the criteria of institutional accreditation for quality assurance in the Libyan universities through the following dimensions: (faculty, scientific research, community and environment services, transparency and integrity, quality assurance and continuous improvement) applied to the universities of Benghazi & Elmergb, The study also aimed to identify the are statistical differences between the faculty members on the criteria of institutional accreditation due to the demographic variables and to achieve the objectives of the study was used descriptive analytical method, the researchers developed a questionnaire based on the criteria issued by the quality assurance and certification institution The results of the study indicated that the general level of applying some of the institutional accreditation criteria was low. The results of the study showed that there were no statistically significant differences between the respondents about The criteria for institutional accreditation are attributed to the demographic variables. Finally, the study presented a set of recommendations that may contribute to directing the attention of the officials of these universities to the importance of applying the criteria for institutional accreditation

Key words: Institutional Accreditation, Quality, Libyan Universities

1. المقدمة Introduction:

لقد حظيت عملية تطوير التعليم العالي باهتمام العديد من دول العالم ،حيث بات تطبيق معايير ضمان الجودة أحد أهم وسائل تطويره- وأصبحت الجودة سمة من سمات هذا العصر الذي أصبح يطلق عليه عصر الجودة كونها ركيزة أساسية لنموذج الإدارة الجديدة والتي تتيح لها مواكبة التحديات العالمية من خلال مسايرة المتغيرات الدولية والمحلية من أجل التكيف معها ، ومن المعروف بأن النظام التعليمي يتكون من أربعة عناصر أساسية هي المدخلات والعملية التعليمية والمخرجات وأخيرا النتائج جميع هذه العناصر تمثل النموذج

العام للعملية التعليمية، إلا أن هذا النموذج لا يعكس حقيقة الأمر سوى بعداً محدوداً من العملية حيث يمكن تطوير هذا النموذج من حيث جودة التعليم وذلك من خلال فكرة اعتماد المؤسسات التعليمية والتي من منطلقاتها أنه من حق المجتمع أن يتأكد من أن هذه المؤسسات تقوم بدورها الذي أنشئت من أجله بأفضل أداء ممكن وذلك بإتباعها مجموعة من المعايير من أجل رفع كفاءة العاملين بها بما يضمن الحصول على خريجين لديهم المعارف الأساسية والتي تؤهلهم إلى التنافس في كافة المجالات العلمية بكفاءة على المستوى المحلي والعالمي، لذا فإن هذه الدراسة سوف تسلط الضوء على مدى تطبيق بعض معايير الاعتماد المؤسسي لضمان الجودة بالجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعتي بنغازي والمرقب وذلك بإتباع بعض المعايير وهي (أعضاء هيئة التدريس ، البحث العلمي وخدمات المجتمع والبيئة ، الشفافية والنزاهة ، ضمان الجودة والتحسين المستمر) .

1.1 مشكلة الدراسة:

يُعد التعليم ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لكافة دول العالم ولاسيما ليبيا حيث أدرك المسؤولون الدور الحيوي والهام لمؤسسات التعليم العالي في التنمية البشرية الشاملة كونه يمثل مصدر تأهيل للفرد ويزوده بالمعارف والمهارات اللازمة التي تمكنه من القيام بدوره في المجتمع، ويهيئه لتولي المناصب القيادية والريادية فيه، لذا أنشئ المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي سنة (2006) والذي اصدر دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي بناء على عدة معايير يهدف تطبيقها إلى التحسين المستمر في مخرجات العملية التعليمية ، ولما كانت الجامعات الليبية تعاني من بطء شديد في مواكبة التطورات التي تشهدها مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة كما أن الجهود المبذولة من قبل بعض الجامعات مثل جامعة بنغازي كانت لا تفي بمتطلبات بعض معايير الاعتماد المؤسسي كما أظهرت دراسة (زوي وآخرون، 2016) لذا جاءت هذه

الدراسة للوقوف على مدى تطبيق بعض معايير الاعتماد المؤسسي لتحقيق ضمان الجودة حيث سيتم التطبيق علة جامعتي بنغازي والمرقب.

ومن خلال ما تقدم فإن الدراسة ستحاول الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي :
ما مدى تطبيق بعض معايير الاعتماد المؤسسي لضمان الجودة بالجامعات الليبية والمتمثلة في (أعضاء هيئة التدريس ، البحث العلمي وخدمات المجتمع والبيئة ، الشفافية والنزاهة ، ضمان الجودة والتحسين المستمر) ؟ .

2.1 أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها كونها تُعنى بأحد المفاهيم التي تتسم بالحدثة والجدية في التعليم العالي منذ ظهوره في الولايات المتحدة الأمريكية وهو مفهوم الجودة في مؤسسات التعليم العالي والتي تعد من أهم مداخل التطوير الإداري وخاصة أن ضمان الجودة في التعليم أصبح وسيلة إلى التأكد من تحقيق النظام التعليمي لأهدافه المرسومة، ومن مصداقية جهود المؤسسات التعليمية وارتباطها برسالتها وغاياتها ، ومن كسب ثقة المستفيدين من الخدمة التعليمية والممولين لها والتأكد من رضاهم والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال توجيه الأنظار نحو الاهتمام بالعنصر البشري بغية الوصول إلى الارتقاء بجودة مخرجات العملية التعليمية بما يضمن جودة الخريج والإيفاء بمعايير الجودة المقبولة عالميا "معايير الاعتماد المؤسسي". لذا تأتي هذه الدراسة في محاولة لتسليط الضوء على مدى التزام الجامعات الليبية بتطبيق معايير الاعتماد المؤسسي من عدمه، كما تظهر أهمية الدراسة كونها من الدراسات القليلة التي تناولت هذا الموضوع على حد علم الباحثان.

3.1 فرضيات الدراسة: بناءً على مشكلة الدراسة صيغت الفرضيات التالية :

*الفرضية الأولى: لا يوجد تدني في مستوى تطبيق بعض معايير الاعتماد المؤسسي لضمان الجودة في الجامعات الليبية محل الدراسة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وينبثق منها الفرضيتين الفرعيتين التاليتين:

- لا يوجد تدني في مستوى تطبيق بعض معايير الاعتماد المؤسسي لضمان الجودة في كليات جامعة بنغازي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- لا يوجد تدني في مستوى تطبيق بعض معايير الاعتماد المؤسسي لضمان الجودة في كليات جامعة المرقب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

● **الفرضية الثانية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات عينة الدراسة حول مدى تطبيق بعض معايير الاعتماد المؤسسي لضمان الجودة تعزى للمتغيرات الديموغرافية (المؤهل العلمي، الدرجة العلمية، مدة الخبرة في مجال البحث العلمي، عدد المشاركات البحثية)

4.1 أهداف الدراسة :

- 1- التعرف على مدى تطبيق بعض معايير الاعتماد المؤسسي لضمان الجودة بالجامعات الليبية محل الدراسة .
- 2- التعرف على الاختلافات الجوهرية بين وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعتي بنغازي والمرقب إزاء بعض معايير الاعتماد المؤسسي لضمان الجودة .
- 3- تقديم بعض التوصيات التي من شأنها أن توجه أنظار المسؤولين بهذه الجامعات إلى أهمية تطبيق المعايير الخاصة بالاعتماد المؤسسي .

5.1 الدراسات السابقة :

* **دراسة عباس (2018):** سعت الدراسة إلى معرفة واقع ممارسة الشفافية الإدارية في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة في جامعة 8 ماي 1945 قالمة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وتم استخدام الاستبانة وتوزيعها على 110 مفردة تمثل عينة البحث وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسة الشفافية الإدارية بكافة مكوناتها في الكلية كانت بدرجة

متوسطة كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى ممارسة الشفافية الإدارية تعود لمتغيرات الجنس والرتبة والفئة العمرية.

* **دراسة زوي واخرون (2016):** هدفت الدراسة إلى تقييم جهود ضمان الجودة المبذولة من قبل جامعة بنغازي للإيفاء بمتطلبات بعض معايير الاعتماد المؤسسي وقد خلصت الدراسة إلى أن الجهود المبذولة من الجامعة لا تفي بمتطلبات بعض معايير الاعتماد المؤسسي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس .

* **دراسة سالم وسراي (2016):** هدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهمية تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم العالي، ودورها في الارتقاء بالمستوى الأكاديمي لكل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين، وكذلك توفير المناخ التنظيمي الملائم للتطوير وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال إحداث تطوير نوعي للتعليم الجامعي بما يتلاءم والمستجدات التربوية، التعليمية، والإدارية ولتنموية، وقد توصل إلى أنه يمكن تحقيق جودة التعليم العالي من خلال: أسلوب التعلم العملي وبحوث العمل، والتقويم الذاتي، والاعتماد الأكاديمي والمهني والدراسة الذاتية.

* **دراسة دربي (2013):** بحثت هذه الدراسة واقع تدريب وإعادة تأهيل الكوادر البشرية (أعضاء هيئة التدريس والعاملين) في جامعة بنغازي كون التدريب يمثل ركيزة مهمة في برنامج ضمان الجودة وقد توصلت الدراسة إلى أن 94% من عينة البحث غير راضيين عن واقع برامج التدريب التي تقوم بها الجامعة.

* **دراسة البداح والصرايرة (2012):** هدفت الدراسة إلى تطوير معايير لإدارة الجودة وضمانها في الجامعات الأردنية في ضوء تقنيات التعلم الإلكتروني ولتحقيق هذا الهدف، اعتمد الباحثان الأسلوب التحليلي التركيبي النظري، كسبيل للتعرف على مفهوم إدارة الجودة وضمانها من أجل رسم إطار عام لتطوير معايير لإدارة الجودة وقد تكونت المعايير من عدة مجالات هي: القيادة، رؤية ورسالة الجامعة، الثقافة التنظيمية للجامعات، أعضاء

هيئة التدريس، البرامج والمناهج الدراسية، إدارة الموارد البشرية والمادية، البحث العلمي، وخدمة المجتمع، الطلبة) وفي ضوء نتائج هذه الدراسة أوصى الباحثان بقيام الجامعات الأردنية بتفعيل نظام الجودة وضمانها والشروع في تطبيقه فعلياً من خلال العمل على تنمية القيم والاتجاهات لبناء ثقافة تنظيمية راسخة، لتأكيد الجودة وعمليات تنفيذها لدى جميع العاملين بالجامعات، بالإضافة إلى إنشاء مراكز تدريبية خاصة لإدارة الجودة وضمانها في الجامعات تعمل على تصميم وتنفيذ برامج تدريبية بشكل دائم ومستمر للكوادر الأكاديمية والإدارية فيها.

* دراسة (Mikol,2003) أجريت هذه الدراسة من أجل تقييم إدارة الجودة ومعرفة أثرها على كل من الإدارة المؤسسية، واتخاذ القرارات المتعلقة بالعملية التعليمية في جامعة جنوب سيدني بأستراليا وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي لاستخدام إدارة الجودة على قرارات الإدارة من حيث "تغيير النظام، وإعادة بناء نظم الحوافز، واهتمام المتخصصين في تقييم المواد، وخدمة العملاء، القيادة الأكاديمية " حيث بات التركيز على قضايا الجودة بشكل واضح.

* دراسة (Brennan & Shah, 2000): هدفت هذه الورقة إلى معرفة تأثير نظم إدارة الجودة المؤسسية في مؤسسات التعليم العالي على أداء مؤسسات التعليم العالي بالتطبيق على أربعة عشر دولة أوروبية، كما سعت الدراسة إلى تقديم نموذج مفاهيمي يوضح العلاقة بين إدارة الجودة والتغيير المؤسسي في مجال التعليم العالي الذي يأخذ في الاعتبار التغيرات في السياقات الوطنية والمؤسسية التي تجري فيها إدارة الجودة والتقييم بالإضافة إلى الاختلافات في الطرق المستخدمة، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة إنشاء أنظمة خاصة بالتقييم وإدارة الجودة ، محلياً أو دولياً تعتمد على الإدارة والقيم المؤسسية، كذلك إعطاء القيم المجتمعية وزناً أكبر في إحداث التغيير المتفق مع الجودة.

* التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة المجهودات المبذولة في سبيل ضمان الجودة وتفعيل آلياتها حيث أبدت اهتماما بموضوع الجودة من خلال تناولها من عدة جوانب، فنجد دراسة "عباس 2018" تناولت واقع الشفافية الإدارية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كونها إحدى آليات ضمان الجودة، بينما دراسة "زوي وزملاؤه في 2016" درست تقييم جهود ضمان الجودة للارتقاء بمتطلبات معايير الاعتماد المؤسسي بجامعة بنغازي ، أما دراسة "دري 2013 " تناولت موضوع تدريب وتأهيل الكوادر البشرية في ضوء الاهتمام بالموارد البشري كونه الحلقة الأهم في تطبيق برامج الجودة وتأتي دراسة "سالم وسراي 2016 " لتسلط الضوء على أهمية تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم العالي وسعت دراسة كل من "البداح والصريرة 2012 " لتطوير معايير لإدارة الجودة وضمانها في الجامعات الأردنية في ضوء تقنيات التعليم العالي وبحث "Mikol 2013" عن تقييم إدارة الجودة ومعرفة أثرها على الإدارة المؤسسية كذلك دراسة "Brennan & Shah, 2000" عمدت لمعرفة تأثير إدارة الجودة على أداء مؤسسات التعليم العالي.

وعليه تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لعدة معايير تتعلق بالاعتماد المؤسسي لضمان الجودة بالجامعات الليبية ، حيث تأتي كدراسة مكملية لدراسة "زوي وزملاؤه 2016 " من خلال تناولها لمعايير تختلف عن المعايير التي تم تناولها في الدراسة المذكورة .وقد تم الاستفادة من هذه الدراسات في بناء الأدب الخاص بموضوع الدراسة.

2. الإطار النظري:

لقد استدعى التغيير السريع في الميادين الاقتصادية والتقنية والاجتماعية إلى نشوء مطالب ملحة على الجودة التعليمية وعلى فعالية هذه الجودة ،حيث أخذ موضوع الجودة في مؤسسات التعليم العالي يلقي اهتماماً كبيراً في الدول النامية، على الرغم من عدم وجود اتفاق محدد حول ماهية الجودة والاتفاق على معايير مناسبة لقياسها في تلك الدول ،

حيث تواجه المؤسسات الأكاديمية معوقات وتحديات أهمها انخفاض مواردها المالية وزيادة المنافسة على اجتذاب الطلبة وأعضاء هيئة التدريس الأكفاء ومع دخول مؤسسات جديدة للاستثمار الخاص في قطاع التعليم العالي والجامعي أصبحت تسعى هذه الجامعات من أجل تحقيق الجودة في عملياتها الأكاديمية ومخرجاتها وصولاً للتميز عن غيرها من المنافسين. (صبري، 2009)، (بدح والصرايرة، 2012).

1.2 معايير الاعتماد المؤسسي: تشير إلى المواصفات والخصائص والممارسات المبنية على معايير عالمية في مجال التعليم العالي والتي يتم من خلالها تحديد ما إذا كانت المؤسسة تطبق معايير الجودة الموضوعية، ومن ثم يمكن اعتمادها ومنحها شهادة تفيد بتوافر المعايير داخلها أم لا، فهي بذلك تضمن قدراً متفقاً عليه من الجودة تشمل جميع جوانب العملية التعليمية بما يكسب المؤسسة التعليمية شخصية مميزة بناءً على منظومة من المعايير الأساسية.

1.2.1 هيئة التدريس: يعتبر عضو هيئة التدريس أهم مدخلات العملية التعليمية حيث يحتل المركز الأول في أهميته من أجل إنجاح تلك العملية، إذ أن المحتوى العلمي الذي يمتلكه عضو هيئة التدريس وكذلك المهارات والخبرات والمعارف تساعد على تشكيل برنامج تعليمي مناسب وملائم للطلاب فمهما بلغت جودة البرامج التعليمية لا يمكن تحقيق الفائدة المرجوة منها دون وجود أساتذة على درجة مناسبة من الكفاءة والتأهيل فهي عملية متكاملة ومتداخلة، وتعتبر خصائص ومواصفات وسلوكيات أعضاء هيئة التدريس المتغيرات الهامة في تحقيق الجودة الشاملة للتعليم العالي، فعدد أعضاء هيئة التدريس وكفاءتهم وتطورهم المستمر في مجال تخصصهم ومساهماتهم في خدمة المجتمع وإنتاجهم العلمي من بحوث ومنشورات هي المؤشرات الحقيقية لجودة أداء المؤسسة الجامعية ومن ثم ينبغي على الجامعة أن يكون لديها خطط وبرامج واضحة من أجل تطويرهم و تأهيلهم علمياً وسلوكياً حيث أن جودة عضو هيئة التدريس تتحقق من خلال الخبرات العلمية

والعملية والأخلاقية التي يمتلكها (السعيد وعبدلي، 2018 ، عبد العظيم، 2014، Brain, 1992، الفطيمي وآخرون 2015).

1.2.2 البحث العلمي وخدمات المجتمع والبيئة: يعتبر البحث العلمي بمنهاجه ومجالاته وإجراءاته المختلفة أحد الحلقات الضرورية في البناء المجتمعي، كونه يسهم في حل المشكلات التي تواجه الدول في مختلف الميادين حيث أدركت بدورها أهمية ودور البحث العلمي في صناعة التقدم وتحقيق التطور المستمر في ظل زيادة فرص الاستفادة من نتائجه من قبل صناع القرار والطلاب والباحثين فهو يمثل استجابة لخطط التنمية. (رقاد، 2014)، وقد أشار (الطائي وزملاؤه، 2008) إلى وجود عدة عناصر ينبغي توفرها في البحث العلمي، بحيث يتناول القضايا والموضوعات ذات القيمة الاقتصادية والاجتماعية العالية؛ وتوجيه الأبحاث إلى الابتكار والتجديد وإثراء المعرفة ؛ بالإضافة إلى توجيهه نحو تلبية حاجات السوق وأن يتم الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات السابقة ، ومع ذلك لازال البحث العلمي يواجه من مشكلات كثيرة تتركز في مجملها في :مسألة الإنفاق، قلة الاهتمام بالباحث العربي، العبء التدريسي لعضو هيئة التدريس، الافتقار إلى سياسة واضحة للبحث العلمي من حيث تحديد الأهداف والأولويات والمراكز البحثية اللازمة، غياب العلاقة بين مراكز البحث العلمي والوحدات الإنتاجية، غياب دور القطاع الخاص في عملية البحث والتطوير والتمويل، تدني مستوى ونوعية البحوث التي يعدها الباحثون، ضعف المهارات البحثية للباحثين ناهيك عن المشكلات التي تتعلق بأدوات البحث وصعوبة الحصول على البيانات المطلوبة كل ذلك يؤثر علي جودة وكفاءة البحث العلمي في خدمة المجتمع حيث أن أحد أهم أهداف وجود الجامعات هو إيجاد العلاقات الحسنة مع المجتمع المحلي وتقديم الخدمات التي يحتاجها ذلك المجتمع كالمساعدات المباشرة والمشاركة في المناسبات وإقامة المشاريع التنموية وتعبيد الطرق وبناء الحدائق والتدريب حيث إن ربط الجامعة بالمجتمع من خلال التفاعل مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية العامة والمنظمات

والهيئات والمراكز التربوية والعلمية والبحثية، وتسخير القدرات العلمية والفكرية والبحثية لإيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية، يعتبر محورا مهما ومؤشرا رئيسيا لتحقيق جودة أداء المؤسسة الجامعية حيث أن استخدام مؤسسات التعليم العالي للخبرات الإدارية والأكاديمية ومختلف التسهيلات لقطاعات المجتمع المختلفة سيعمل على حماية التراث الإنساني والحفاظ على نتاج الفكر البشري، والمساهمة في الحفاظ على قيم المجتمع وتعزيزها. (زيدان، حمو بدون سنة) (القطيمي وآخرون، 2015)

1.2.3 الشفافية والنزاهة: تعرف الشفافية في الجامعات بأنها "عبارة عن مجموعة من السلوكيات والممارسات التي تتبعها الإدارة الجامعية والتي تعبر عنها بوضوح أنظمتها وقوانينها وطرق تقييم أدائها وسياساتها المتبعة مما يساهم في وفرة المعلومات لجميع الأطراف والمشاركة في اتخاذ القرارات مما ينعكس بالإيجاب على خلق بيئة عمل يسودها النزاهة و العدل" (عباس، 2018: 311). ويرى (رمزي، 2013) أن تحقيق الشفافية يمكن أن يساهم في كفاءة وفعالية الإدارة عن طريق توفير قنوات التغذية المرتدة، وتمكين المسؤولين والمواطنين على حدٍ سواء من تقييم السياسات وتكييفها وفقاً لذلك، فهي توفر وسيلة للكشف عن الأخطاء وبالتالي تصحيحها، وأن الشفافية في الجامعات تتجسد من خلال المصادقية في سير العمل والإفصاح عن مصادر التمويل ومدى مساهمة الخريجين في العملية الإنتاجية كذلك المحاسبة أمام الجميع . وتضيف (المفيز، 2015) أن الشفافية الداخلية التي تحدث داخل مؤسسات التعليم العالي تتم من خلال جملة العلاقات والمعاملات والسلوكيات التي تتسم بالشفافية من خلال توفر مناخ تنظيمي صحي عبر كافة المستويات الإدارية يتضمن المصادقية والثقة والمشاركة في اتخاذ القرارات والتدفق الحر للمعلومات واللامركزية والمرونة اللازمة والتعامل بنزاهة في كافة المستويات الإدارية وتوضح الحاجة إلى تطبيق الشفافية الإدارية كونها تنطوي الشفافية على وضع مدونة سلوك، تخلق الثقة وتؤكد عليها، من خلال محاربة الفساد بكافة صوره وأشكاله، خلق فرق عمل تقوم بأداء وظائفها

بشكل أفضل وأوضح وأكثر شفافية، تقليل الغموض والضبابية والحد من الفساد، المساعدة في منع الانحراف وإزالة المعوقات البيروقراطية وتبسيط الإجراءات. (علاوة، بدون سنة).

1.2.4 ضمان الجودة والتحسين المستمر: ضمان الجودة عرفه كل من البداح والصريرة نقلا عن (Allen, 2003) بأنها عمليات التقييم والمتابعة الضرورية المرتبطة بنوعية الأداء والتي تسعى إلى التأكيد على النوعية وعلى استمرار تحسينها، ويتم إثباتها عند الحاجة لبيان أن المؤسسة قادرة على تلبية متطلبات الجودة (البداح والصريرة، 2012: 188)

ويرى كل من (السعيد وعبدلي، 2018: 155) أن ضمان الجودة يعنى الأداة التي تسمح لمؤسسة التعليم الجامعي بالقيام بدورها في ضمان جودة مخرجاتها من خلال الالتزام بمعايير الجودة الموضوعة لتحقيق أعلى المستويات في المخرجات مع الاهتمام بعملية التقييم المستمر لتحسين جودة مخرجات التعليم العالي، ووفق المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية في ليبيا فإن ضمان الجودة يعنى التأكد من تطبيق الآليات والإجراءات في الوقت الصحيح والمناسب؛ للتحقق من بلوغ الجودة المستهدفة بغض النظر عن كيفية تحديد معايير هذه النوعية. (دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي). أما التحسين المستمر فهو يستند على المفهوم الياباني Kaizen كايزيان حيث يعني فلسفة البحث المستمر عن طرق تحسين العمليات في المنظمة ، بالنسبة لعملية التحسين المستمر في التعليم العالي يضم تحديد نقاط مرجعية للممارسات المتميزة وتكوين إحساس لدى العاملين بامتلاكهم لعملية التعليم والبحث العلمي فالتحسين المستمر لا يتحقق من خلال توجيه عدد أكبر من الطلبة إلى حقل العمل بل يعني مقدار استجابة الجامعة أو الكلية إلى البيئة ورفع كفاءة الأداء لتحقيق شعار الجامعة المنتجة (النجار وجواد، 2010). ومن أجل تحقيق الجودة الشاملة داخل أروقة الجامعة لابد أن تكون فرص التطوير والتحسين عملية مستمرة لا تنتهي مهما بلغت كفاءة وفعالية الأداء ، كما أن

مستوى الجودة ورغبات وتوقعات المستفيدين ليست ثابتة بل متغيرة لذلك يجب تقويم الجودة والعمل على تحسينها بشكل مستمر وفق معلومات يتم جمعها وتحليلها بشكل دوري (قادة، 2012) ويمكن أن يأخذ التحسين عدة أشكال في مؤسسات التعليم العالي منها دراسة حاجات حقل العمل وتقديم برامج علمية ملائمة لذلك، تقليل التسرب والرسوب والهدر في موارد الكلية، تخريج طلبة بمستويات علمية عالية، استخدام ساعات الورش والمختبرات والمكتبات بشكل أمثل. (النجار وجواد، 2010)

ويرى الباحثان من خلال السرد السابق أن تطبيق معايير ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي هي عملية استيفاء النظام التعليمي للمعايير والشروط والمستويات المتفق عليها للرفع من كفاءة وفاعلية النظام التعليمي بمكوناته (المدخلات، العمليات، المخرجات، و البيئة) بما يحقق أعلى مستوى من القيمة والكفاءة والفاعلية لكل من أهداف النظام وتوقعات طالبي الخدمة التعليمية (الطلبة، والمجتمع والأطراف ذات العلاقة).

3. الإطار العملي

1.3 المنهج والإجراءات Methods: تم استخدام المنهج الوصفي بشكل عام من خلال استخدام احد أساليبه وهو المسح عن طريق العينة وذلك للإجابة عن تساؤل الدراسة وتحقيق هدفها الأول، على اعتبار أنه المنهج الملائم لهذه الدراسة حيث تم وصف واقع المتغيرات المدروسة وفق آراء عينة البحث، بينما تم استخدام الطريقة المقارنة وذلك لتحقيق هدف الدراسة الثاني، ومن ثم قام الباحثان بتحليل نتائج المعالجات الإحصائية لمتغيرات البحث بغية الوصول إلى لنتائج والتوصيات.

2.3 مجتمع وعينة الدراسة: تم تطبيق الدراسة على أعضاء هيئة التدريس بكافة تخصصاتهم في جامعة بنغازي والبالغ عددهم (2000) عضو هيئة تدريس، بينما كان عدد أعضاء هيئة التدريس بجامعة المرقب حوالي (1200) عضو هيئة تدريس ليلبلغ مجتمع الدراسة بالكامل (3200) عضو هيئة تدريس وقد تم تحديد عينة الدراسة وفق جدول

"مورجان" حيث تقدر بـ "346" مفردة وقد تم توزيع 346 إستبانة وتم استرداد عدد (257) صالحة للتحليل الإحصائي.

● خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم (1) خصائص عناصر عينة الدراسة

المتغير	فئة المتغير	العدد	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	ماجستير	173	67.3%
	دكتوراه	84	32.7%
المجموع		257	100%
الجامعة	بنغازي	126	49%
	المرقب	131	51%
المجموع		257	100%
الدرجة العلمية	محاضر مساعد	128	49.8%
	محاضر	92	35.8%
	أستاذ مساعد	28	10.9%
	أستاذ مشارك	8	3.1%
	أستاذ	1	0.4%
المجموع		257	100%
مدة الخبرة في مجال البحث العلمي	أقل من 5 سنوات	132	51.4%
	من 5 إلى 10 سنوات	79	30.7%
	من 10 إلى 15 سنة	28	10.9%
	من 15 إلى 20 سنة	14	5.4%
	20 سنة فأكثر	4	1.6%
المجموع		257	100%
عدد المشاركات البحثية	أقل من 5 مشاركات	177	68.9%
	من 5 إلى 10 مشاركات	49	19.1%
	من 10 إلى 15 مشاركة	19	7.4%
	من 15 إلى 20 مشاركة	11	4.3%

يتضح من الجدول السابق أن 67% من أفراد العينة هم من حملة درجة الماجستير بينما 33% من العينة هم من حملة درجة الدكتوراه ، كما يتبين أن 49% من العينة هم أعضاء هيئة تدريس بجامعة بنغازي بينما 51% من أفراد العينة من جامعة المرقب وأن 50% تقريبا من عينة البحث من درجة محاضر فما فوق، أيضا اتضح أن 51% من أفراد العينة مدة الخبرة لديهم في مجال البحث العلمي لا تتعدى 5 سنوات وأن المشاركات البحثية لأغلب أفراد العينة أقل من 5 مشاركات ونسبة 69% مع أنه يوجد عدد لا بأس به من حملة الدكتوراه ودرجاتهم العلمية محاضر وما فوق وربما يعزى ذلك لضغوطات الحياة والسعي وراء لقمة العيش مما أدى إلى عدم الاهتمام الكافي بإجراء البحوث العلمية.

3.3 مقياس الدراسة:

تم استخدام استمارة الاستبيان كأداة أساسية لجمع بيانات الدراسة حيث تم تصميمها بالاعتماد على مؤشرات معايير الجودة الصادرة عن دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، حيث قام الباحثان بتوزيع الاستبانات على عينة الدراسة المذكورة إلا إنهما واجها عدة صعوبات بالخصوص حيث تم التوزيع أثناء فترة الإجازة بين الفصلين الدراسيين، بالإضافة إلى تقاعس بعض أعضاء هيئة التدريس وامتناعهم عن الإجابة وأخيرا ضيق الوقت كان عامل آخر شكل ضغط على الباحثان وعليه، تم تجميع عدد "257" استمارة استبيان صالحة للتحليل، وقد اعتمدت مقاييس الدراسة على مقياس (Likert Scale) الخماسي لإعطاء الدرجات لكل إجابة في المقياس بناء على العبارات الإيجابية في المقياس، موافق تماماً (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق تماماً (1)، ويمكن توضيح المعيار المتبع لتفسير أسئلة الدراسة علي النحو التالي:

جدول رقم (2) المعيار المتبع لتفسير أسئلة الدراسة

المتوسط المرجح	من 1 إلى 1.8	من 1.8 إلى 2.6	من 2.6 إلى 3.4	من 3.4 إلى 4.2	من 4.2 إلى 5
التقدير	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

4.3 ثبات وصدق أداة الدراسة:

جدول رقم (3) نتائج اختبار الثبات والصدق الذاتي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	معامل ألفا كرونباخ للثبات	معامل الصدق الذاتي
معايير الاعتماد المؤسسي	0.927	0.963

يتضح من الجدول أن قيم معاملات (Cronbach -Alpha) للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة ومعاملات الصدق الذاتي عالية، وبذلك يعتبر هذا المقياس صادقاً لما وضع لقياسه، كما يتمتع بدرجة عالية من الثبات وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في التطبيق الميداني مما يجعل استمارة الاستبيان مقبولة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

4. النتائج Results :

1.4 فيما يتعلق بالفرضية الأولى والقائلة بأنه لا يوجد تدني في مستوى تطبيق بعض معايير الاعتماد المؤسسي لضمان الجودة في الجامعات الليبية.

4. 1.1 الفرضية الفرعية: لا يوجد تدني في مستوى تطبيق بعض معايير الاعتماد المؤسسي لضمان الجودة في جامعة بنغازي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

جدول رقم (4) إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه معايير الاعتماد المؤسسي بجامعة بنغازي

معايير الاعتماد المؤسسي	الجامعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T-test قيمة T sig	نتيجة الاختبار	الوزن النسبي	مستوى التوافر
جودة هيئة التدريس	بنغازي	2.3698	.68822	6.613	**.000	دال	ضعيف
	المرقب	2.9832	.79267	6.631	**.000	دال	متوسط
البحث العلمي وخدمة المجتمع	بنغازي	2.2249	.76342	7.240	**.000	دال	ضعيف
	المرقب	2.9720	.88389	7.261	**.000	دال	متوسط
الشفافية والنزاهة	بنغازي	2.4280	.66615	7.445	**.000	دال	ضعيف
	المرقب	3.0814	.73735	7.460	**.000	دال	متوسط
ضمان الجودة والتحسين المستمر	بنغازي	2.7302	.81836	4.181	**.000	دال	متوسط
	المرقب	3.1781	.89567	4.188	**.000	دال	متوسط
معايير اعتماد المؤسسي	بنغازي	2.4280	.66615	7.445	**.000	دال	ضعيف
	المرقب	3.0814	.73735	7.460	**.000	دال	متوسط

يتبين من الجدول رقم (4) أن هناك تدني في مستوى تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي في جامعة بنغازي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة حيث اتضح أن

المتوسط الحسابي لمعايير الاعتماد المؤسسي ككل بلغت (2.4280) وهي نسبة ضعيفة وفق المقياس الموضوع ، كذلك تبين أن هناك تدني في تطبيق كل معيار من معايير الاعتماد المؤسسي في الجامعة ذاتها حيث كانت المتوسطات الحسابية لكل معيار تقل عن الدرجة المتوسطة للمقياس، فبالنسبة لمعيار ضمان الجودة والتحسين المستمر بلغ المتوسط الحسابي (2.7302) ثم معيار الشفافية الإدارية والنزاهة بمتوسط (2.4280) يليه معيار جودة هيئة التدريس كان المتوسط يقدر (2.3698) وأخيرا معيار البحث العلمي وخدمة المجتمع فقد بلغ (2.2249) وكانت كل المعايير دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مستوي الدلالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) هذا يعني رفض فرض العدم الذي يقضي عدم وجود تدني في مستوى تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي بجامعة بنغازي وقبول الفرض البديل القائل بأنه يوجد تدني في مستوى تطبيق بعض معايير الاعتماد المؤسسي لضمان الجودة في جامعة بنغازي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، الأمر الذي يتفق مع دراسة زوي وزملاؤه (2016) والتي توصلت إلى أن جهود ضمان الجودة للإيفاء بمتطلبات بعض معايير الاعتماد المؤسسي جاءت في المستوى المنخفض وربما يعزى ذلك إلى الظروف الأمنية وظروف الحرب التي مرت بها المدينة وكذلك الدمار الذي لحق بالجامعة ومن ثم كانت جهود الإيفاء بمعايير الاعتماد المؤسسي مقيدة بتلك الظروف، بينما تختلف هذه النتيجة مع دراسة (بجيح وآخرون، بدون سنة) فيما يتعلق بالجزئية الخاصة بالشفافية الإدارية في الجامعة حيث أظهرت النتائج أن هناك التزام عالٍ من قبل القيادات الإدارية بالجامعة بممارسة أبعاد الشفافية الإدارية وقد يعود ذلك إلى أن العينة المبحوثة كانت القيادات الإدارية بالجامعة ومن ثم قد يكونوا أقرب للحدث من عضو هيئة التدريس أو ربما إجاباتهم غير دقيقة بحيث أظهرت مستوى ممارسة مرتفع.

4. 2.1 الفرضية الفرعية: لا يوجد تدني في مستوى تطبيق بعض معايير الاعتماد المؤسسي لضمان الجودة في جامعة المرقب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

فقد تبين من الجدول السابق أن مستوى تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة جاءت في المستوى المتوسط وفق المقياس الموضوع حيث بلغ المتوسط العام (3.0814) وكذلك الحال لكل معيار من معايير الاعتماد المؤسسي حيث أظهرت النتائج أن معيار ضمان الجودة والتحسين المستمر بلغ المتوسط الحسابي (3.1731) ثم معيار الشفافية الإدارية والنزاهة بمتوسط (3.0814) يليه معيار جودة هيئة التدريس كان المتوسط يقدر (2.9832) وأخيراً معيار البحث العلمي وخدمة المجتمع فقد بلغ (2.9720) وكانت قيمة الدلالة أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه نتيجة (الفطيمي وآخرون، 2015) والتي بينت إن مستوى تطبيق مؤشرات الجودة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراتة وبصفة عامة لم يرقى إلى توقعات أعضاء هيئة التدريس ورضاهم. وبذلك يتضح أن الجهود المبذولة لتطبيق معايير الاعتماد المؤسسي في كلتا الجامعتين ليست بالمستوى المأمول وفق آراء عينة الدراسة ومن ثم يتم رفض الفرضية الأولى جملةً وتفصيلاً وقبول الفرضية البديلة.

1.2.4 فيما يتعلق بالفرضية الثانية والقائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات عينة الدراسة حول مدى تطبيق بعض معايير الاعتماد المؤسسي لضمان الجودة تعزى للمتغيرات الديموغرافية (المؤهل العلمي، الدرجة العلمية، مدة الخبرة في مجال البحث العلمي، عدد المشاركات البحثية)

يتبين من الجدول رقم 5 أن قيمة المعنوية (Sig.) أكبر من مستوى المعنوية 5% وعليه يتم قبول الفرض الصفرية والقائل بعدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين الباحثين فيما يتعلق بمعايير الاعتماد المؤسسي تعزى لمتغير المؤهل العلمي مما يعني اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو معايير الاعتماد المؤسسي كانت متفقة بنسبة كبيرة .

جدول رقم (5) اختبار *t- test independent* لمتوسطات معايير الاعتماد المؤسسي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

المجال	المقياس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T-test قيمة T sig	نتيجة الاختبار
معايير	ماجستير	173	2.2724	.7649		لا توجد
الاعتماد المؤسسي	دكتوراه	84	2.8357	.7932	0.129	فروق

جدول رقم (6) تحليل التباين الأحادي لمتوسطات معايير الاعتماد المؤسسي تعزى لمتغير الدرجة العلمية

متغير الدرجة العلمية	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية	نتيجة الاختبار
بين المجموعات	5.631	4	1.408	2.398	.051	غير دال
داخل المجموعات الكلية	147.935	252	0.587			إحصائيا
	153.566	256				

يتبين من الجدول رقم (6) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لمتوسطات استجابات المشاركين في الدراسة بلغت (0.51) وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية 5%، وهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين في وجهات نظر عينة الدراسة حول درجة تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي في الجامعات الليبية باختلاف مستويات الدرجة العلمية وهو ما يتفق مع ما توصل إليه "الفتيمي وآخرون، 2015" في دراستهم، وربما يعزى ذلك أن أغلب أعضاء هيئة التدريس آرائهم متقاربة نحو تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي المطبقة من قبل جامعاتهم.

جدول رقم (7) تحليل التباين الأحادي لمتوسطات معايير الاعتماد المؤسسي تعزى لمتغير مدة الخبرة في البحث العلمي

متغير الدرجة العلمية	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	المنعوية	نتيجة الاختبار
بين المجموعات	5.178	4	1.295	2.199	.070	غير دال
داخل المجموعات الكلية	148.388	252	.589			إحصائيا
	153.566	256				

أظهرت القيم الواردة بالجدول السابق أن قيم متوسطات استجابات المشاركين في الدراسة حول معايير الاعتماد المؤسسي والتي تعزى لمتغير مدة الخبرة في البحث العلمي بلغت (0.07) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% ، وهو ما يعني قبول الفرضية الصفرية وأنه لا يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المبحوثين حول معايير الاعتماد المؤسسي تعزى لمتغير مدة الخبرة في البحث العلمي.

جدول رقم (8) تحليل التباين الأحادي لمتوسطات معايير الاعتماد المؤسسي تعزى لمتغير عدد المشاركات البحثية

متغير الدرجة العلمية	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	المنعوية	نتيجة الاختبار
بين المجموعات	3.062	4	.766	1.282	.278	غير دال
داخل المجموعات الكلية	150.504	252	.597			إحصائيا
	153.566	256				

يتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي في الجامعات المبحوثة حسب متغير عدد المشاركات البحثية ، وبذلك يمكن القول أنه تم قبول فرض العدم والقائل بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات عينة

الدراسة حول مدى تطبيق بعض معايير الاعتماد المؤسسي لضمان الجودة تعزى للمتغيرات الديموغرافية (المؤهل العلمي، الدرجة العلمية، مدة الخبرة في مجال البحث العلمي، عدد المشاركات البحثية) وهذه النتيجة تتفق أيضا مع نتيجة (زوي وزملاؤه، 2016). والتي لم تظهر أي فروقات في وجهات نظر العينة المبحوثة حول مدى تطبيق بعض معايير الاعتماد المؤسسي تعزى لنفس المتغيرات الديموغرافية المذكورة في الدراسة.

5. الاستنتاجات والتوصيات :Conclusions & Recommendations

1.5 الاستنتاجات : فيما يتعلق بالشق الأول من تساؤل الدراسة " مامدى تطبيق بعض معايير الاعتماد المؤسسي لضمان الجودة بالجامعات الليبية والمتمثلة في (أعضاء هيئة التدريس ، البحث العلمي وخدمات المجتمع والبيئة ، الشفافية والنزاهة ، ضمان الجودة والتحسين المستمر) ؟ فيمكن القول بأن الجهود المبذولة من قبل جامعتي بنغازي والمرقب فيما يتعلق بضمان الجودة من أجل تحقيق بعض معايير الاعتماد المؤسسي غير كافية ، وهذا ما تم تأييده من خلال اختبار الفرضية الأولى للدراسة حيث كشفت النتائج عن تطبيق مستوى منخفض من معايير الاعتماد المؤسسي والتي تم رفضها مع فرضياتها الفرعية ، أما فيما يتعلق بالفرضية الثانية والتي تنص على عدم وجود فروقات جوهرية بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المبحوثة فقد اتضح عدم وجود أي فروقات تعزى للمتغيرات الديموغرافية وربما يعود ذلك إلى أن أفراد عينة البحث يتفقون بنسبة كبيرة في وجهات نظرهم ، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلا أن كل الجامعات بكلياتها المختلفة تتبع نفس الأنظمة والقوانين والتعليمات الإدارية والأكاديمية ومعايير الجودة الصادرة عن مركز ضمان الجودة في ليبيا.

5.2 التوصيات: في ضوء نتائج الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات والتي يؤمل من خلالها تحصيل جامعتي بنغازي والمرقب على الاعتماد المؤسسي بصورته النهائية :

- يجب اتباع الجامعات لسياسات مناسبة لاستقطاب واختيار أعضاء هيئة التدريس وأن يراعى معيار الكفاءة عند الاختيار.
- العمل على توطيد العلاقات والشراكات والتعاونات المختلفة مع المؤسسات الاقتصادية كالمصارف، والشركات الصناعة ودعم رجال الأعمال مما يتيح للجامعة الحصول على مصدر تمويل خاص بتمويل البحوث والمؤتمرات العلمية.
- العمل على تسخير القدرات العلمية والفكرية والبحثية بالكليات المختلفة لإيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمع في إطار تسخير البحث العلمي لخدمة المجتمع وحل مشكلاته.
- نشر ثقافة الجودة بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب والعاملين بالجامعة.
- توضيح أسس ومبادئ الشفافية الإدارية للموظفين وتطوير الوسائل الالكترونية المستخدمة في عملية الشفافية الإدارية.
- إنشاء ميثاق أخلاقي أو مدونة أخلاقية لدى جميع كليات الجامعة وعقد ورش عمل حول أخلاقيات المهنة وتضمينها ضمن المناهج الدراسية لجميع الكليات.
- تفعيل إدارة التطوير الأكاديمي بالجامعة بشكل فاعل والاهتمام بالجانب التدريبي لعضو هيئة التدريس بما يكفل عملية التطوير والتحسين المستمر في كافة المجالات ذات العلاقة بجودة التعليم لمعالجة نقاط الضعف ، والاستفادة من نقاط القوة المتحققة لمواكبة التقدم العلمي المستمر للارتقاء بمستوى الأداء في العملية التعليمية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

بجيج، خديجة أحمد، سالم عبدالسلام رحومة ، عبير أنور رضوان (الشفافية الإدارية لدى قيادات جامعة بنغازي في ضوء بعض المتغيرات،

<http://uob.edu.ly/assets/uploads/pagedownloads/4828f-.pdf>

البداح، احمد، خالد الصرايرة (2012). تصور مقترح لتطوي ومعايير لإدارة الجودة وضمانها في الجامعات الأردني في ضوء تقنيات التعلم الالكتروني، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد (9).

دربي، فدوى فرحات (2013). واقع تدريب وإعادة التأهيل في ضوء إدارة الجودة في التعليم العالي. دراسة ميدانية على عينة من موظفي وأساتذة جامعة بنغازي، مجلة جامعة سبها، المجلد الثاني عشر، العدد الأول.

رقاد، صليحة (2014). تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية : آفاقه ومعوقاته دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر.

دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية.

رمزي، فهد عبدالرحمن مسفر (2013). الإدارة بالشفافية لدى مدير مكاتب التربية و التعليم بمنطقة مكة المكرمة من وجهة نظر المديرين والمشرفين، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة أم القرى.

زويبي ، أكرم علي، يوسف محمد القماطي، عبدالله كريم الفارسي (2016). تقييم جهود ضمان الجودة بجامعة بنغازي للإيفاء بمتطلبات معايير الاعتماد المؤسسي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. المؤتمر العربي الدولي السابع لضمان الجودة في التعليم العالي، جامعة أسبوط، جمهورية مصر العربية.

زبدان، محمد، محمد حمود (بدون سنة). دور وأهمية إدارة الجودة الشاملة بالجامعات كمطلب لإحداث التنمية مع الإشارة للتجارب الدولية، المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل

سالم، إلياس. أم السعد سراي (2016). نظم تطبيق إدارة الجودة الشاملة وآلياتها في التعليم العالي في ظل التنمية المستدامة، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي.

السعيد، صالح، هالة عبدلي (2018). آليات ضمان جودة التعليم الجامعي " المرافقة البيداغوجية نموذجاً"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد (9).

صبري، هالة عبدالقادر (2009). جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي "تجربة التعليم الخاص الجامعي في الأردن"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد (4).

الطائي، يوسف حجي، محمد فوزي العبادي، هاشم فوزي العبادي (2008)، إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، عمان: الوراق، الطبعة الأولى.

عباس، زهرة (2018). واقع ممارسة الشفافية الإدارية في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة في جامعة 8 ماي 1945 من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، كجلة علوم الاقتصاد والتسيير والعلوم التجارية، المجلد (11) العدد (2)، ص 307-324.

عبدالعظيم، عابدي (2014). تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

علاونه، مروان عادل. درجة ممارسة الشفافية الإدارية ومعيقاتها في الجامعات الحكومية الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية،

<file:///C:/Users/FIRDA/Desktop/%D8%A7%D9%84>

[%D9%86%D8%
B5%20%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%
85%D9%84%20\(PDF\)%20\(1\).pdf](#)

الفطيمي، محمد مفتاح، إبراهيم علي ابوشيبة، احمد محمد التير (2015)، قياس مؤشرات الجودة في الجامعات الليبية، دراسة حالة كلية الاقتصاد جامعة مصراتة، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال العدد (1).

قادة، يزيد (2012). واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجزائرية دراسة تطبيقية على متوسطات ولاية سعيدة، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية جامعة ابي بكر بلقايد.

المفيز، خولة عبدالله بن محمد (2015). متطلبات تطبيق الشفافية من وجهة نظر رؤساء الأقسام العلمية في جامعة الملك سعود،

http://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/mttlbt_ttbyq_ls_hffy_mn_wjh_nzr_d_hyy_ltdrys_bjm_lmlk_swd.pdf

النجار، صباح، مها كامل جواد (2010). دراسة عقبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي الأهلي، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد (14)، بغداد.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Brain, Thoms (1992). total quality training the quality culture and quality training .MCGraw-Will book company. London.

BRENNAN. JOHN & TARLA SHAH (2000), Quality assessment and institutional change: Experiences from 14 countries, Higher Education vol.40: pp331-349

Mikol, Myriam, (2003), Quality Assurance in Australian Higher Education: A case Study of the University of Western, Sydney Nepean, <https://www.oecd.org/australia/1870952.pdf>